مجلة أكاديمية الجبل للعلوم الاجتماعية والإنسانية

Al-Jabal Academy Journal of Social and Humanitarian Sciences

1 (1): 60-86, 2022

eISSN: 2958-5554; pISSN: 2958-5546

Journal Homepage: https://lajak.edu.ly/journals/index.php/aashs

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا

(العلاقة بين الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد التقليدي)

مسعودة محمود مجيد محمود [1]، رندة محمد أبريك شلوف [1]

[1] *قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد الإسلامي والإدارة، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ليبيا*

DOI: https://doi.org/10.58309/aajshs.v1i1.2

المستخلص:

وضَّحت الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا، فالاقتصاد الليبي حقق فائضًا ماليًا في الفترة من 2000– 2012م، من خلال إجراءات انتهجتها ليبيا في التشريعات الاقتصادية من أجل تخفيف الأعباء على الموازنة العامة، وقد عالج الاقتصاد الإسلامي الإنفاق العام عن طريق الالتزام بمبدأ الوسطية في أنواع الإنفاق، حتى يتاح توفير الموارد اللازمة لتحقيق مصالح المنفقين والمستحقين على السواء، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام في الإسلام تعمل على تحقيق التوازن والتضامن بين أفراد الجماعة الإسلامية، وتوصلت أيضًا إلى أن الإنفاق الحكومي يعمل على رفع معدلات النمو في الناتج المحلى الإجمالي، ويعالج الخلل الحاصل في الدورات الاقتصادية، وقد أوصت الدراسة بالعمل على تخفيف الاعتماد على قطاع النفط، وخلق موارد أخرى بديلة للدخل المحلي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية، والقيام بزيادة الإنفاق الاستثماري.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الحكومي، الناتج القومي، الإنفاق الصدقى، الإنفاق الوسط، النموالاقتصادي، الاقتصاد الليبي

The impact of government spending on economic growth in Libya

(The relationship between public spending and economic growth in the Islamic economy, and the traditional economy)

Masouda M. M. Mahmoud[1] and Randa M. I. Shallof [1]

[1] *Department of Islamic Economics, Faculty of Islamic Economics and Administration, Islamic University of Asaied Mohamed Bin Ali Al Sanussi*

KEYWORDS:

Government spending, National product, Honest spending, Average spending, Economic growth, Libyan economy

ABSTRACT:

The study explained the impact of government spending on economic growth in Libya. Public spending is one of the tools of financial policy, where the government spends, to achieve its economic and social objectives. Public spending in Islam aims to advance production, increase investment, and its regulation of production allows more investments. The Libyan economy achieved a financial surplus in the period from 2000-2012 AD through measures taken by Libya in economic legislation in order to reduce the burdens on the public budget, and the Islamic economy treated public spending by adhering to the principle of moderation in every type of consumer spending, the investment, and the honest. It is possible to provide the necessary resources to carry out other types, to achieve the interests of the spenders and the deserving alike. Islam, and government spending raises growth rates in the gross domestic product, and addresses the imbalance in economic cycles. The Libyan economy works on government spending to enhance economic growth. This study recommended working to reduce dependence on the oil sector creating other alternative sources of local income by supporting economic sectors and increasing investment spending.

*Corresponding author: E-mail addresses: Randa.m.ibraik@ius.edu.ly

المقدمة:

يُعد النمو الاقتصادي مؤشراً عاماً، يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، كما أنه يعكس إلى حد كبير حالة باقي المؤشرات الاقتصادية، حيث إن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص عمل، وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار، والإنتاج [1].

يقود القطاع العام النشاط الاقتصادي في القطاعات كافة من خلال الإنفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة، الذي يمثل أهم المكونات الرئيسة للناتج المحلى الإجمالي في معظم دول العالم، حيث يتولى الإنفاق العام مهمة إدارة الاقتصاد، وتنظيم المجتمع، ويعود هذا التأثير الى ملكية الحكومة للموارد النفطية، لاعتماد الاقتصاد الليبي على سياسة الإنفاق العام في توفير متطلبات التنمية الاقتصادية التي تتحقق من خلال النمو الاقتصادي الذي يسبق التنمية، وذلك بسبب محدودية دور القطاع الخاص وهو ما يعد مجرد أمرا ضروريًا لتقييم مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في ليبيا، فوجود القطاع العام ضرورة تمليها الحاجة الى التنمية، وحتى وان يختلف حجمه من بلد الى آخر إلا أنه محكوم بمرحلة التنمية، وبدرجة نمو القطاع الخاص، فالقطاع العام في الدول النامية ليس ضرورة فلسفية بقدر ما هو جزء رئيس من الاقتصاد القومي، تحرص الدولة على تعايشه مع القطاع الخاص، لتحقيق تنمية الاقتصاد، واستقراره، وتضمن له المساواة في المعاملة المالية، والاقتصادية، والقانونية حتى ترتفع كفاءته.[2].

يعد النمو المتزايد الذي شهده الإنفاق العام في أغلب الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية محور اهتمام أغلب الاقتصاديين، ولذلك نظرًا لماله من أهمية في اقتصاديات تلك البلدان، أصبح الإنفاق العام هو المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي في مختلف الدول. [3].

والنشاط الاقتصادي في الإسلام هو القيام بواجب العمارة في تثمير الموارد المسخرة للإنسان، لإنتاج السلع، والخدمات اللازمة، وتوزيعها واستثمارها، من اجل توفير حد الكفاية لكل أفراد المجتمع، وفى إطار الالتزام بالأسس، والضوابط الاقتصادية الإسلامية، ويكون كل نشاط اقتصادي حلال في الإسلام إذا التزم بالأسس، والضوابط، والتكليفات الاقتصادية.

ويستدل على مفهوم النشاط الاقتصادي للإنسان من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: **(لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن عمره فيما أفناه؟ وعن علمه فيم فعل فيه؟ وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟ وعن جسمه فيم أبلاه؟)** [4]، أي أن نشاط الإنسان يكون باستثمار طاقته، وقوته ووقته في اكتساب المال، وهو كل أنواع الدخل عن طريق الإنتاج، والتوزيع، وإنفاق هذا المال الحلال في الاستهلاك، والادخار والاستثمار، بالبيع، والشراء والهبة، والمنح، ودفع الزكاة المستحقة والصدقات المختلفة [5].

والإنفاق العام في الإسلام يهدف الى دفع عجلة الإنتاج، وزيادة الاستثمار، وتنظيمه للإنتاج يسمح بمزيد من الاستثمارات، بما يحقق النماء، والتعمير، ولكنه يشترط أن يكون ذلك داخل دائرتين مهمتين، دائرة

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

الحلال، فلا يتجاوزها الى ما حرم الله، فيكون ذلك متفقًا، والتشريع المالي الإسلامي، ودائرة العدل، فلا يتجاوزها الى الظلم، فقد حرمه الله على نفسه، وجعله محرمًا بين عباده.

كما إن استخدام الدخل في أوجه الإنفاق المختلفة، وفق القيم، والضوابط التي يعتنقها أفراد المجتمع، تحدد حجم كل نوع من أنواع الإنفاق، مما يكون له أثره الهام في الارتفاع بمستوى النشاط لمختلف القطاعات الاقتصادية [(6)].

المشكلة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة أثر سياسة الإنفاق الحكومي في توفير متطلبات التنمية الاقتصادية التي تتحقق من خلال النمو الاقتصادي لتوفير الخدمات العامة من جهة وسياسة الإنفاق العام في الإسلام التي تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج وزيادة الاستثمار وتنظيمه للإنتاج لإيجاد التوازن والتضامن بين أفراد الجماعة الإسلامية من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1-العلاقة بين النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي.

2-العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الإسلامي.

2-أثر على الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا.

فرضيات الدراسة:

1-توجد علاقة معنوية بين الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي.

2-توجد علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي، والإنفاق الإسلامي.

3-يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دراسة سياسة الإنفاق الحكومي في ليبيا، لان ليبيا بحاجة ماسة الى الدراسات التطبيقية التي تسهم في الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تلعب دورًا حيويًا في عملية النمو الاقتصادي وكيفية معالجتها من ناحية إسلامية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يشمل المفاهيم، والنظريات، والدراسات السابقة من خلال الكتب، والمجلات، والدوريات، والمنهج التحليلي عن طريق صياغة النموذج القياسي من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، التي تشمل المتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج القومي الإجمالي، والمتغيران المستقلان المتمثلين في المتغير الأول الإنفاق الحكومي، والمتغير الثاني الإيرادات باستخدام البرنامج الإحصائي spss باستخدام الانحدار البسيط، والمتعدد.

الدراسات السابقة:

دراسة تمار أمين[7] بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005– 2019م) هدفت إلى إبراز أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة شملت 15 دولة نامية باستخدام معطيات بانل (panel Data)، حيث أشارت اختبارات المفاضلة الى ضرورة الاعتماد على أنموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب (robust) الذي أظهر قدرة تفسيرية جيدة، وقد كشفت نتائج التقدير وجود علاقة معنوية موجبة للإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع أغلب الدراسات السابقة، والنظرية الكينزية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي يمثل أحد عناصر الطلب الكلى الفعال الذي ينعكس إيجابًا على الناتج المحلى الإجمالي.

وفى دراسة لعقوق سليم[8] بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر هدفت الى دراسة، وتحليل واقع الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1996– 2019م، وبناء أنموذج اقتصادي قياسي لأثر الإنفاق الحكومي الذى تنفقه الجزائر على معدل النمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك، وأنموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي، ومعدل النمو الاقتصادي، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي، ومعدل النمو الاقتصادي، كما أن معدل التصحيح ذو معنوية إحصائية عند 5%، وسرعة التكييف في الوصول الى المدى الطويل بلغت 46%.

أما دراسة إيمان احمد هاشم[9] بعنوان تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر التي هدفت الى تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر بين عامي 1975م و2019م باستخدام الأساليب القياسية، وكذلك قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في مصر بين عامي 1999م، و2018م من خلال مؤشرات الكفاءة، والاستقرار الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة الى أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي يتراوح بين 30.47%، و32.69%من الناتج المحلى الإجمالي، وقد تراجع مستويات كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال مدة الدراسة، بالرغم من زيادة حجم الإنفاق الحكومي، مما يوضح أنه ليس كل زيادة في الإنفاق تؤدى الى تحسن الكفاءة في الإنفاق، لذلك فان زيادة حجم الإنفاق الحكومي ضرورية، ولكنها ليست كافية لضمان تحسن مستويات الكفاءة في الإنفاق، والى تفوق مستويات كفاءة الإنفاق الحكومي في الإمارات، والسعودية على مستويات كفاءة الإنفاق الحكومي في مصر، حيث كان مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي في الإمارات في المركز الأول، والسعودية في المركز السابع، ومصر في المركز 63، وذلك في عام 2018م من إجمالي 136 دولة تضمنها تقرير التنافسية، وتوصى الدراسة بأن تكون زيادة الإنفاق الحكومي مصحوبة بكثير من الإجراءات التي تهدف الى تحسين مستوى كفاءة الإنفاق العام التي منها مكافحة الفساد، والعمل على تغيير أنماط تخصيص الإنفاق على البنود المختلفة داخل كل قطاع، والربط بين الموازنة وخطط التنمية.

وفى دراسة سارة احمد الشمري، وسارة محمد الدخيل[10] بعنوان اثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية، التي هدفت الى تحليل، وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

العربية السعودية خلال الفترة 1985– 2017م، حيث تتبعت هذه الدراسة الإصلاحات القائمة في المملكة العربية السعودية التي جاءت لتواكب الرؤية الحديثة للمملكة في عام 2030م، وبيان أثر هذه الإصلاحات على الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب القياسي في تقدير الأنموذج القياسي من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث مثل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والإنفاق الحكومي كمتغير مستقل، وتوصلت الدراسة الى أن الإنفاق الحكومي يؤثر طرديًا على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أما دراسة سالم بشير ذهب، صالح عبد السلام درز[11] التي بعنوان العلاقة بين الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي في ليبيا هدفت إلى دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي معبرًا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي، خلال الفترة 1980 – 2012 م في الاقتصاد الليبي، باستخدام منهجية السببية، والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير، والطويل، وقد توصل البحث الى وجود جدر الوحدة للمتغيرين محل الدراسة وذلك دل على وجود علاقة تكاملية مشتركة، وكذلك دلت نتائج القياس في الأجلين القصير، والطويل باستخدام العلاقة السببية، وأنموذج تصحيح الخطأ على وجود علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين، أي أن الإنفاق العام يؤثر، ويتأثر بالنمو الاقتصادي في ليبيا، وهذا يخالف ما جاء به كلا من(فاجنر) و(كينز) بخصوص تجاه العلاقة بين المتغيرين.

وأشارت دراسة سراج وهيبة[12] في دراستها بعنوان دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الى تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر، واتجاهاتها خلال الفترة (1990 –2016م)، وكذلك الى حجم، وهيكل النفقات العامة، وتطور كل من الإنفاق العام الجاري، والإنفاق العام الاستثماري، وتحليل مؤشر الإنفاق العام في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام طوال فترة الدراسة عرف تزايدًا مستمرًا خلال فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة التي تقوم على أساس ضخ الموارد المالية الضخمة في الاقتصاد، كما أن نسبة الإنفاق العام الجاري من الإنفاق العام أخذت الحصة الأكبر مقارنة بالإنفاق الاستثماري.

وجاءت دراسة كزيز نسرين، وحميدة مختار[13] بعنوان دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، والتخفيف من حدته من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2007– 2017م)، وخلصت الدراسة الى أن الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزًا دائمًا، ومستمرًا نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة من جهة، ونمو النفقات العامة من جهة أخرى، كما ساهم انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 م في تفاقم، وتعميق هذا العجز من خلال الآثار السلبية المترتبة عليه، وعلى شقي الموازنة العامة، وقد اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير، والسياسات لترشيد الإنفاق الحكومي حيث ساهمت في التخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة.

كما تسعى دراسة شادي خليفة محمد الجوارنة في دراسته (2016 م) التي بعنوان الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، الى التعرف على الإنفاق العام في النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث المفهوم، والعناصر التي تتكون منها النفقة العامة وضوابطها، وأجهزة الرقابة المالية ثم التعرف الآثار الاقتصادية التي تنتج عنها، وقد هدفت سياسة الإنفاق العام في النظام المالي الإسلامي الى توجيه الإيرادات، والنفقات العامة الى تحقيق الأهداف الاقتصادية، والسياسية للدولة الإسلامية في ظل مبدا التكافل الاجتماعي.

وبينت دراسة بتول مطر الجبوري، ودعاء محمد الزاملي[14] التي بعنوان دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2012م) مفهوم الإنفاق الحكومي، والاستقرار الاقتصادي وطبيعته حجم الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على الاستقرار في العراق من خلال الإنفاق الجاري والاستثماري، وقد هدفت الدراسة الى الكشف عن آلية عمل الحكومة في رسم، وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلى من خلال الإنفاق الحكومي بالشكل الذى يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى أن الإنفاق الحكومي يجسد حقيقة مهمة، لأنه حصيلة تفاعل العديد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن للقطاعات الحيوية المنتجة كافة من خلال توجيه الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد على بنية تحتية متكاملة، لتحسين جانب العرض، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة، وأوصت الدراسة بتركيز الاقتصاديين على تنمية القطاعات السلعية، من أجل تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المقبولة، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم الحكومي له من قروض ميسرة، وقوانين شفافة لإنشاء، وتوزيع المشاريع القائمة.

وفى دراسة زين العابدين برى[15] بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي في السعودية، هدفت إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، وقد قام باستخدام أنموذج يتسنى من خلاله اختبار قانون "بارو" الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون القيمة الإنتاجية الحدية، لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج، حيث أن قيمة الإنتاجية الحدية موجبة0.387، وان الإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي حيث أن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق أقل من الواحد الصحيح، وان الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو29%، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي، والتي تبلغ23%حسب التقديرات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الناتج القومي الإجمالي من ناحية، والإنفاق الحكومي، والقوى العاملة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت من ناحية أخرى.

وفى دراسة عمر فرج القيزاني، واحمد محمد فرحات[16] التي بعنوان تحليل هيكل الإنفاق القومي، والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970–2013م هدفت إلى تحليل هيكل الإنفاق القومي في الاقتصاديات النفطية عامة، والاقتصاد الليبي خاصة، وبيان دوره في التأثير على مستوى الأسعار المحلية،

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

وذلك من خلال تحليل العلاقة القائمة، في ما بين حقيبة أدوات السياسة الاتفاقية (المتمثلة في متغيرات الإنفاق القومي، ومستويات الأسعار المحلية)، وقد توصلت إلى أن متغيرات الإنفاق القومي لها أثر يعتد به فيرفع مستوى الأسعار المحلية، حيث تبين أنه لازدياد الاستهلاك (بشقيه الخاص، والعام) دور في تغذية الضغوط التضخمية، نتيجة لكونه عملية ذاتية التغذية، أي أنه يزداد بشكل مستمر، نتيجة للتغير الذي يحدث في عادات، وأنماط الاستهلاك للأفراد بمرور الزمن، الأمر الذي ينشأ عنه فائض طلب دائم يقود إلى مزيد من الضغوط التضخمية، وفيما يخص الاستثمار الإجمالي، فإن مسألة إسهامه في الضغوط التضخمية تأتي نتيجة لفترات الإبطاء بين حدوثه، وبين بدء الحصول على العائد منه، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي، فإن التوسع فيه قد مارس تأثيرًا على حجم السيولة المحلية، وذلك نتيجة لتمويله بالعوائد النفطية، والتي تشكل أكثر من % 73 من الإيرادات العامة، الأمر الذي جعله عاملًا مهمًا في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي.

خطة الدراسة:

سوف تتناول هذه الدراسة خمس مباحث كالاتي:

المبحث الأول – مفهوم النمو الاقتصادي في الاقتصاد التقليدي، والإسلامي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة، ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[17]ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المضطردة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن.[18]كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الذي يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، كما يعرف بأنه زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني، وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وهو يمثل توسع في إجمالي الناتج المحلي المتوقع فيظل التشغيل الكامل للموارد، والناتج القومي لدولة ما[19].

إن معظم تعاريف النمو تدور حول زيادة المجتمع الاقتصادي الكلى الناتج الوطني، أو الدخل الوطني، بالإضافة إلى حصة الفرد منهما، وللوقوف عليها نستعرض التعاريف الآتية:

النمو الاقتصادي: هو" حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي، أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ."

وتعريف الاقتصادي S. Kuznets :"النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني، وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة "

أما بحسب الاقتصاديين، سام ويلسون ونور دهاوس" :فالنمو الاقتصادي يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، أو الناتج القومي لدولة ما.

المقومات الأربعة (المحددات) للنمو الاقتصادي هي ما يأتي:

1–الموارد البشرية (عرض العمالة، التعليم، والتكوين، التنظيم، والحوافز).

2-الموارد الطبيعية (عناصر الأرض، الثروة المعدنية، الوقود والجودة البيئية)

3-تكوين رؤوس الأموال (الميكنة، المصانع، والطرق).

4-التكنولوجيا (العلوم، الهندسة، الإدارة، وقطاع الأعمال) [20].

أما في الاقتصاد الإسلامي هناك من يعتبر أن مصطلحي التنمية، والنمو هما بمعنى واحد، ويتمثل في" جهد الدولة مع جهد المشروعات الفردية نحو تقدم الفن الإنتاجي، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، وزيادة إنتاجية العمل، وتعمل هذه كلها مجتمعة لتحسين مستوى المعيشة"، فأهداف التنمية الاقتصادية تتمثل في زيادة الدخل القومي الحقيقي، ورفع مستوى المعيشة، والتوسع في الهيكل الإنتاجي إضافة إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخول، والثروات إلا أن هناك من يفرق بينهما على أساس أن النمو الاقتصادي يخص الدول المتقدمة، ويعني الزيادة التلقائية في معدلات الدخل، بينما يخص مصطلح التنمية الاقتصادية الدول المتخلفة، ويعني اهتمامها بكسر طوق التخلف وإنهاء حالة الفقر، والبؤس التي تعيشها للوصول بمجتمعاتها إلى أوضاع أفضل[21].

ويرى Olivier De iaGranndville أن نظرية ابن خلدون تقوم على أن النمو الاقتصادي هو نتيجة تفاعل خمسة عوامل هي:

1- نمو السكان.

2- التقدم التكنولوجي.

3- بحث الأفراد عن الربح.

4- الملكية الخاصة.

5- قوة المؤسسات السياسية، والقضائية. [22]

المبحث الثاني – مفهوم الإنفاق العام، وعناصره:

الإنفاق هو مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة، بقصد إشباع حاجة عامة، أو هو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، أو هو مبلغ من المال تقوم الدولة، أو أحد تنظيماتها (إداراتها، ومؤسساتها) بإنفاقه بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة، والإنفاق العام يصدر من خزانة الدولة أو من أحد تنظيماتها، ويستهدف إشباع حاجة عامة [23].

رغم تعدد مفاهيم الإنفاق العام، إلاَ أنها تنطوي على المضامين نفسها، وتشترك في العديد من القواسم، ويمكن سردها فيما يأتي:

1-أنهم بلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة، بقصد إشباع حاجة عامة."

2-"هومبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام"

3-هو عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة، أواحد المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد تحقيق إشباع الحاجة العامة"

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

4–"هو مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) ، يصد من الدولة، أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة "

5– "هو مبلغ نقدي تنفقه جهة عامة في إطار ممارستها، لنشاطها من أجل إشباع حاجة عامة."

إن الإنفاق العام هو أداة من أدوات السياسة المالية، حيث تقوم الحكومة بالإنفاق، لتحقيق أهدافها الاقتصادية، والاجتماعية، ويمكن تقسيم الإنفاق العام إلى مشتريات حكومية من سلع، وخدمات، ومدفوعات تحويلية، ويتمتع الإنفاق العام بأهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم، وهو أحد المكونات الرئيسة في دالة الطلب الكلى حيث يمثل ثلث الناتج المحلى الإجمالي في معظم دول العالم [24].

من خلال هذه المفاهيم اتفق الاقتصاديون على أن الإنفاق العام يحتوي على ثلاثة عناصر رئيسة وهي ما يأتي:

العنصر الأول–الإنفاق العام مبلغ نقدي: تمارس الدولة نشاطها المالي طبقًا لطبيعة نظامها الاقتصادي، والاجتماعي، والذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة، وأن مراحل تطور الدولة تحتاج إلى الأموال اللازمة، لتحقيق هذا التطور، حيث أن التطور أدى إلى انتقال النظام الاقتصاد للدولة من الاقتصاد العيني، أو اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد نقدي، أي استخدام النقود وسيلة للتبادل في جميع المعاملات التي يطلبها المجتمع من سلع وخدمات، وبذلك أصبحت النفقات العامة تتم بشكل نقدي في المجتمع.

العنصر الثاني–الإنفاق العام يقوم به شخص عام :ويقصد بالشخص العام شخص معنوي تابع للدولة، ويشمل الشخوص المعنوية العامة، والمؤسسات التجارية، والصناعية التي تملك الدولة، رأسمالها، وتعد هذه المبالغ التي يدفعها الشخص العام، وليس الخاص بالإنفاق العام، وذلك وفقًا للتنظيم الإداري له، وبذلك فإن الإنفاق العام يكتسب صفته من المعيار القانوني القائم به، الذي يتطلب أن يكون من أشخاص القانون العام التابعين للدولة.

العنصر الثالث :الإنفاق العام، الذي يستهدف تلبية المنفعة العامة: هدف النفقة العامة إشباع الحاجة العامة مثل الأمن، والدفاع، والقضاء، والتعليم إلى غير ذلك، التي تحقق النفع العام على جميع المواطنين بالتساوي مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي بين أفراد المجتمع، أما إذا أنفقت الدولة جزءًا من أموالها، لتحقيق مصالح خاصة ذاتية، لا يمكن عد ذلك نفقة عامة، بل يعد ذلك تجاوز في استخدام المال العام وانحراف للنفقة العامة عن أهدافها [25].

أنواع الإنفاق العام وأقسامه:

يمكن تقسيم الإنفاق العام الى نوعين رئيسين هما التقسيم الإداري للإنفاق العام، والتقسيم الاقتصادي للإنفاق العام، والنوع الذى يساعد تتبع الآثار الاقتصادية، والاجتماعية هو التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام، حيث انه يساعد في اتخاذ القرارات، والسياسات الاقتصادية المناسبة، ويقسم التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام الى قسمين هما الإنفاق المباشر، أو الحقيقي، وتشمل المشتريات الحكومية التي تستخدمها الحكومة

بشكل مباشر خلال فترة زمنية تقدر بسنة، والقسم الآخر هو الإنفاق التحويلي أو المدفوعات التحويلية، وتمثل المساعدات التي تقدمها الحكومة للأفراد، والمؤسسات دون مقابل، فتشمل مستحقات الضمان الاجتماعي، والإعانات، والمساعدات، ومعاشات التقاعد، وقد تكون من قبل الأفراد، والمؤسسات للحكومة بشكل ضرائب [26].

العوامل التي تؤثر على حجم الإنفاق العام:

1- العوامل الاقتصادية: هناك علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي، وحجم الإنفاق العام، فكلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي زاد حجم الإنفاق العام، ويتأثر حجم الإنفاق العام بطبيعة الهيكل الاقتصادي، ودرجة التنمية الاقتصادية، فكثيرًا ما نجد أن حجم الإنفاق العام في الدول المتقدمة أعلى من الإنفاق العام في الدول النامية، لذلك فان إقامة المشاريع الاقتصادية التوسعية تؤدى الى زيادة حجم الإنفاق العام.

2- العوامل الاجتماعية: تؤثر العوامل الاجتماعية، مثل عدد السكان، والهيكل الديموغرافي للسكان، في حجم الإنفاق العام، حيث تؤدى زيادة عدد السكان الى زيادة أعباء الدولة، وذلك لتوفير السلع، والخدمات، مما يؤدى ذلك الى زيادة حجم الإنفاق العام، وكذلك فان زيادة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية تؤدى الى زيادة الإنفاق المخصص للخدمات العامة من تعليم، وصحة، ومرافق، ذلك يؤدى الى زيادة حجم الإنفاق العام.

3- العوامل المالية: تؤثر العوامل المالية المتمثلة في الإيرادات المالية للدولة في حجم الإنفاق العام، لأن حجم الإنفاق العام يحد وفقًا لقدرة الدولة على الحصول على الإيرادات، لضمان القدرة على المالية على تغطية هذه النفقات، وكذلك القدرة الافتراضية للدول سوف تؤثر أيضًا في حجم الإنفاق العام، وتعتمد بعض الدول على الاقتراض، لتعويض العجز في إيراداتها عن نفقاتها، وهذا بسبب زيادة عبء خدمة الدين، فان ذلك يعتبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية.

4- عوامل أخرى:

أ-قيمة النقود: يؤدى انخفاض قيمة النقود الى زيادة حجم الإنفاق العام، لأن انخفاض قيمة النقود يزيد من عدد الوحدات النقدية التي يمكنها الحصول على الكم نفسه من السلع، والخدمات.

ب-العوامل الإدارية: يؤدى ضعف التنظيم الإداري الى زيادة تكاليف تقديم الخدمات، وبذلك تتكون زيادة الإنفاق العام، إضافة الى أن الزيادة في عدد العاملين في الأجهزة، والمؤسسات الحكومية تفوق احتياجات الإنتاج، مما يؤدى الى زيادة الأجور والرواتب، وكذلك الى زيادة حجم الإنفاق العام [27].

أسباب ازدياد النفقات العامة في المجتمع:

يرجع ازدياد النفقات العامة إلى مجموعة من الأسباب، ترتبط الأسباب الظاهرية منها، بالتي تتعاقب انخفاض قيمة النقود، والتضخم، واختلاف الطرق المحاسبية التي تتبعها الدولة في حساب النفقات العامة،

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

وتسجيلها، أما الأسباب الحقيقية، فترتبط بزيادة الدخل القومي، وكذلك دخل الفرد نتيجة ازدياد اقتطاعات الدولة، الأمر الذي ينعكس على النفقات العامة بالزيادة، أما الأسباب الإدارية فتتمثل في تضخم الأجهزة الإدارية، والوزارات للدولة في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب اجتماعية، وسياسية تحتم على الدول الإنفاق على الخدمات في مجالات عدة كالضمان الاجتماعي، والرعاية الصحبة، والتعليم، والأمور الحربية، والعسكرية، كما أن زيادة عدد السكان تحتم أيضًا على الدولة زيادة نفقاتها من أجل الحفاظ على مستوى الخدمات، والرقى بها، أضف إلى كل ذلك، فإن معظم الدول في العصر الحديث أصبحت تلجأ إلى الاقتراض لتمويل العديد من المشاريع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والنتيجة تكون حتماً زيادة النفقات العامة[28].

المبحث الثالث –القيم والضوابط الشرعية للإنفاق:

كتب الدمشقي عن الإنفاق في مواقع كثيرة من كتابه، دارت كتابته عن الإنفاق على محورين: الأول فني تحليلي، والثاني أخلاقي، وفى العرض الذي قدمه تداخل المحوران تداخلًا كبيرًا، وتتلخص أهم آرائه في الآتي:

أ– إلا ينفق الشخص أكثر مما يكتسب والا يكون إنفاقه مساويا لدخله بل يكون دونه، الدمشقي هذا يحث على الادخار.

ب– الاقتصار في الإنفاق على حاجته، والا يتعدى في إنفاقه أهل طبقته، أي ربط الإنفاق الاستهلاكي بالحاجة، وربط الحاجة بمستوى الطبقة.

ج–حذر الدمشقي من التقتير، والسرف، والبذخ، وسوء التدبير، وهذا يصب في مجالي الادخار والاستهلاك.

د– ربط الدمشقي إيجابيًا بين الإنفاق، وبعض القيم مثل الأخلاق، والقناعة، والطاعة كما ربط بين الإنفاق، والمعصية، واللؤم، هذا الربط بين الاقتصاد، والأخلاق إيجابًا وسلبًا خاصية ظاهرة في تراث المسلمين المتعلق بالاقتصاد.

ذ– من آرائه عن الاستثمار: "لا يمد يده الى ما يعجز عن القيام به مثل أن يشغل ماله في قرية يعجز عن عمارتها، والا يشغل ماله بالشيء الذي يبطئ خروجه "، أي ربط الإنفاق الاستثماري بسرعة دوران راس المال وبالقدرة على العمل [29].

الإنفاق في اللغة من نفق، ونفق نفد، وفني، وأنفق افتقر، وماله انفذه، وأنفق المال صرفه في الحاجة، والإنفاق عكس الادخار، والاكتناز، وعدم الاكتناز، والإنفاق وجهان لعملة واحدة، والإنفاق الذي يأمر به الإسلام هو الإنفاق في سبيل الله، وكل إنفاق في غير معصية، هو إنفاق في سبيل الله أما الإنفاق في غير سبيل الله، فهو مضيعة للمال، حيث يذهب في سبل غير مشروعة.

وتحث الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية على الإنفاق، حيث تبلغ الآيات القرآنية التي تحث على الإنفاق خمسة، وسبعين آية، ومن الآيات الحاثة على الإنفاق، هناك تسع آيات ورد فيها الإنفاق أمرا، أي

بصيغة فعل الأمر(أنفقوا)، وقد قرن الحق سبحانه بين الإيمان، والإنفاق مرتين في آية واحدة، وفى ذلك دليل أكيد على أن تنفيذ هذا الأمر تعبير فيه عملي عن الإيمان، وخير كبير لا يعلمه إلا الخالق وحده، لذا وجب امتثال المسلم لأمره تعالى.

أنواع الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي:

إن الإنفاق الذي يحث عليه الإسلام، هو الإنفاق في سبيل الله ولا يقتصر هذا الإنفاق على نوع دون آخر، وإنما تكون جميع الأنواع مطلوبة، لتحقق الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي.

وأنواع الإنفاق في الإسلام متعددة منها ما يأتي:

1- الإنفاق الاستهلاكي: المستخدم لإشباع الحاجات الإنسانية الضرورية، والكفائية، والكمالية.

2- الإنفاق الاستثماري: لإنشاء، وتنمية مختلف المجالات الإنتاجية.

3- الإنفاق الصدفي: وينقسم الى ثلاثة أقسام:

أ- الإنفاق الصدقي الإلزامي، وهو إخراج الزكاة الواجبة في الأموال التي تتواتر فيها شروطها، والكفارات والأضحية، والعقيقة.

ب- الإنفاق الصدقي التطوعي، ويشمل مختلف أنواع الصدقات التطوعية، والنذور، والوقف، والهبات، وهو الإنفاق الذي تقوم به الدولة لإشباع الحاجات العامة، وإدارة المرافق الحكومية لإداء الخدمات العامة.

ج-الإنفاق الخارجي: وهو إنفاق أفراد المجتمع، ومؤسساته على شراء السلع، والخدمات المستوردة، الواردات والذي يتم عادة بالعملات غير المحلية، وفق ضوابط وقواعد منظمة.

إن أهمية الإنفاق بأنواعه المختلفة فرض على المسلم، وهو مأمور به كدليل على صدق الإيمان، وتأكيد له، لقول الحق سبحانه: **{آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِير} [الحديد:7]** وفى اقتران الإيمان بالإنفاق مرتين في آية واحدة دليل أكيد على أن تنفيذ هذا الأمر فيه تعبير عملي عن الإيمان، وخير كبير لا يعلمه إلا الخالق وحده، ولذا وجب امتثال المسلم لأمره تعالى.

ولكل نوع من أنواع الإنفاق أهميته في تحقيق جانب من مجتمع القوة، والقدوة، حيث يعمل الإنفاق الاستهلاكي على توفير السلع، والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الشرعية، ويسهم الإنفاق الاستثماري على توفير رؤوس الأموال الإنتاجية اللازمة، لتوفير السلع، والخدمات التي يطلبها الإنفاق الاستهلاكي، ويكون للإنفاق الصدفي، الإلزامي، والتطوعي، دوره في استكمال إمكانات غير القادرين في المجتمع.

إن الإنفاق في الإسلام سلوك مدروس يصل بالفرد الى توجيه ماله الى المجالات التي تعود بالنفع على صاحب المال، وعلى المجتمع الذي يحيا فيه، وتحكم هذا السلوك القيم، والضوابط الشرعية الآتية:

1- قيمة التوحيد: إن التزام المسلم بالإنفاق يأتي امتثالًا لأوامره سبحانه الى خليفته في الأرض بضرورة إشراك الآخرين فيما استخلف فيه من الأموال.

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

ويؤكد الفخر الرازي ذلك في قوله "إن الأغنياء خزان الله، لأن الأموال التي في أيديهم أموال الله، ولولا أن الله تعالى ألقاها في أيديهم لما ملكوا منها حبة، فليس بمستبعد أن يقول المالك لخازنه، أصرف طائفة مما في تلك الخزانة الى المحتاجين من عبادي".

وتؤكد الآيات الكريمة على أن هذه الأموال ليست إلا من رزق الله، وذلك بقوله سبحانه: **{يأيها الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُون}[البقرة:254]** والمطلوب إنفاقه في الآيات هو بعض من المال الذي رزقه الله لعباده، فهذا المال هو مال الجماعة والكل مأمور بالإنفاق مما هو وكيل، أو نائب فيه، فلا يقتصر الأمر بالإنفاق على الأغنياء فحسب، وإنما هو فرض على الغنى، والفقير، لقوله تعالى: **{لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا}[الطلاق:7]** فالإنفاق فرض على كل فرد في المجتمع المسلم، كل حسب ما استخلف فيه، وانه ثواب ما أنفق بنسبة ما ينفق مما استخلف لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(سبق درهم مائة ألف درهم: رجل له درهمان أخذ أحدهما فتصدق به، ورجل له مال كثير فأخذ من عرضه مئة ألف فتصدق بها)** [30]. فالإنفاق امتثال للأمر الإلهي، وقيام بواجب المستخلف فيما اؤتمن عليه من أموال وثروات.

2- تحريم الاكتناز: الاكتناز هو حبس المال عن التداول، وعدم إنفاقه في أي وجه من أوجه الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الصدقى، ويختلف الاكتناز عن الادخار، الذي هو عدم استخدام جزء من الدخل في الإنفاق الاستهلاكي وإذا كان الادخار مشروعًا في الإسلام لمواجهة الاحتياج إليه مستقبلا، أو لتوقع ظروف أو نفقات معينة طارئة في القريب العاجل، فانه يكون أقل من النصاب الواجب فيه الزكاة أو يتم إخراج ما عليه من زكاة، مما يؤدى الى تأكله سنة بعد أخرى، حتى يصل الى النصاب.

ويكون لتحريم الاكتناز أثره كضابط للحث على الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي، حيث أن الاكتناز لا يقتصر على عدم إنفاق المال، ولكن يشمل أيضًا إنفاق المال في تلك المصارف التي يتم تداولها، أو استخدامها أو استثمارها، حيث تعد تسربات من دورة الدخل، تسحب موارد مالية، وعينية من الاشتراك في النشاط الاقتصادي، فتعمل على تقيد نموه، وعدم ارتفاع مستواه فترة بعد أخرى.

3- مبدأ الاختيار: إن الالتزام بمبدأ الاختيار يقتضي العمل على توزيع الدخل المتاح للإنفاق الى مختلف أوجه الإنفاق، أو عدم تركيزه على نوع واحد منها، فلا يستأثر بكل الدخل دون باقي المجالات، ومن ذلك أن يوجه الدخل كله الى مجال الإنفاق الاستهلاكي، ولا يخصص جزء منه للإنفاق الاستثماري، أو الإنفاق الصدقى، خاصة التطوعي منه، إذا لم تجب في المال الزكاة.

ويضمن التزام المسلم بمبدأ الاختيار تغطية الدخل المتاح لكل أوجه الإنفاق، بالصورة التي تحقق له أقصى مصلحة في الدنيا، وأكبر ثواب في الآخرة، حيث يستخدم المال الذي استخلف في أداء كل الواجبات المفروضة عليه، فان لربه عليه حقا، ولنفسه عليه حقا، ولأهله عليه حقًا، فيعمل على أن يؤتى كل ذي حق

حقه، بعيدًا عن استخدام المال في البغي أو الإفساد في الأرض أو ارتكاب المعاصي أو الخروج على حرمات الله، والتقصير فيما فرض عليه من واجبات.

4- مبدا الوسط: إن الإنفاق الأمثل هو الإنفاق الأوسط، فهو الإنفاق القوام، أي العدل، لقول الحق سبحانه: **{وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}[الفرقان:67]** ويكون الالتزام بمبدأ الوسط في كل نوع من أنواع الإنفاق الاستهلاكي، والاستثماري، والصدقي، حتى يتاح توفير الموارد اللازمة للقيام بالأنواع الأخرى، فيأتي الإنفاق الكلى محققًا للتوازن على مستوى الفرد والجماعة، وكافيًا لتلبية مختلف احتياجات الفرد، وأسرته، ومجتمعه، ولا يقتصر التوسط في الإنفاق على مجال الإنفاق الاستهلاكي، ومجال الإنفاق الاستثماري، بل يشمل أيضًا الإنفاق الصدقى، حيث أوضح الرسول صلى الله عليه وسلم أن خروج المسلم من جل ماله لإنفاقه في سبيل الله تعالى، وأن قبل من أبى بكر رضى الله تعالى عنه، فكان ذلك احدى محامده، إلا أنه يجب إن يتم في حدود لا تضر بسائر التزامات المرء تجاه نفسه، ومن يعول، فعن سعد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(الثلث، والثلث كثير، انك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم أغنياء خير من أن تذرهم أغنياء خير من إن تذرهم عالة يتكففون الناس، وأنك لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في امرأتك)**[31]

ويضمن الالتزام بالوسط في كل أنواع الإنفاق، تحقيق مصالح المنفقين، والمستحقين على السواء، وذلك مما يوفر للأفراد كفايتهم، وللاقتصاد أسباب التقدم، والرواج، وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي.

المبحث الرابع- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي للبلد بقصد تحقيق نمو متوازن، وذلك من خلال استخدام جزء من الموارد الاقتصادية، ومما ينعكس أثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الاستهلاك، والاستثمار، والادخار، وعلى حجم التوظيف، وعلى توزيع الدخل، والثروة بين أفراد المجتمع، وعلى المستوى العام للأسعار، إذ أن الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تتوقف على مراحل عدة منها طبيعة هذه النفقة، والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، ونوع الإيرادات اللازمة لتمويلها، والوضع الاقتصادي السائد، ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي إلى ما يأتي:

الآثار الاقتصادية المباشرة: وهي تلك الآثار الأولية التي تترك أثارًا للإنفاق الحكومي، بطريقة مباشرة، وتنقسم إلى أثر الإنفاق على الإنتاج القومي، وأثره على الاستهلاك القومي، أو أثره على نمط توزيع الدخل، أو أثره على المستوى العام للأسعار، أو أثره على التشغيل.

1_الاثرعلى الإنتاج القومي: يحدث الإنفاق العام أثارًا اقتصاديَة مباشرةً في الإنتاج القومي من خلال تأثيره في القوى المادية للإنتاج، وفي الطلب الكلي الفّعال، وذلك بما يأتي:

أ-القوى **المادية للإنتاج (**المقدرة الإنتاجية القومي)، يقصد بها الموارد الطبيعية، والقوى العاملة، ورأس المال العيني، والإنتاجي حيث يؤدي الإنفاق العام بشكل مباشر، أو غير مباشر إلى زيادة القوى المادية من خلال

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

تنمية عوامل الإنتاج، كمًا ونوعًا، ولكي نتعرف على أثر الإنفاق العام في زيادة القوى المادية لابد أن نميز بين الإنفاق العام الاستثماري، والإنفاق العام الاستهلاكي.

يقصد بالإنفاق العام الاستثمار ذلك الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال من تكوين رؤوس أموال جديدة، ومن ثم يؤدي إلى دفع القوى المادية للإنتاج في الأجل الطويل، والتي تعمل على زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري، أما الإنفاق العام الاستهلاكي يعرف بالإنفاق العام الجاري، حيث يقوم بزيادة القوى المادية للإنتاج بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق النفقات الاجتماعية التي تتمثل في إعانات الخدمات التعليمية، والدراسات العلمية، والخدمات الطبية، والثقافية، والتقنية، والتي تساهم في زيادة الناتج القومي الجاري، ورفع القوى الإنتاجية للأفراد، أما الإعانات الاقتصادية التي تعطى للمشاريع، لكي تزيد من أرباحها هي أيضًا تساهم في زيادة المقدرة الإنتاجية للبلد، كما أن الإعانات التقليدية التي تنفق على الأمن، والقضاء، والدفاع، لكي تحقق الاستقرار السياسي، والاجتماعي تعمل أيضا على زيادة القوى الإنتاجية بشكل مباشر.

ب–**الطلب الفعال:** يعد الإنفاق العام جزء مهم من أجزاء الطلب الفعال، وهذا الجزء يزداد أهمية مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فهناك نوعان من الإنفاق حقيقي، وتحويلي، فالإنفاق الحقيقي يشكل في مجموعه، طلبًا على السلع، والخدمات، فيؤدي إلى رفع الطلب الفعلي، والى زيادة الدخل القومي، أما الإنفاق التحويلي فإن تأثيره في الطلب الفعلي يكون في كيفية تصرف المستفيدين منه، وعلى ما يتسرب منه من دورة الدخل(الادخار، والاستثمار) فإذا تم استخدام الإنفاق التحويلي في شراء سلع، وخدمات من داخل البلد، فإنه يؤثر في مستوى الطلب الفعلي، أما إذا استخدم في دفع أقساط، وفوائد القروض الأجنبية أو دفع إعانة إلى أي دولة، أو هيأة دولية أو تسديد بضائع مستوردة أو يكون في صورة الاكتناز، فإن الإنفاق في هذه الحالة يكون قد تسرب من الدخل، ولا يؤدي إلى رفع الطلب الفعلي.

2_الاثرعلى الاستهلاك القومي: يمثل الإنفاق الحكومي طلبًا مباشرًا على الاستهلاك القومي من خلال شراء الحكومة سلعًا استهلاكية، وكذلك سلعًا خدمية (كالخدمات الصحية، وخدمات الأمن، والدفاع) وينعكس ذلك على كيفية توزيع دخول نقدية مخصصة للاستهلاك من قبل الحكومة , وبناء على ذلك فإن أثره يتوقف على نوع النفقة، وكذلك على ظروف الفئة التي سوف تستفيد من النفقة، سواء كانت من أصحاب الدخل المرتفع، أو أصحاب الدخل المنخفض , وكذلك على مستوى التقدم الاقتصادي للمجتمع, ففي المجتمع المتخلف الذي يتميز بعدم مرونة جهازه الإنتاجي فإن الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمية يكون متزايدًا، مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم، نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، بينما يختلف المجتمع المتقدم الذي يتصف بمرونة جهازه الإنتاجي، ولكن لم يصل إلى مرحلة التوظف الكامل، حيث يعمل الإنفاق الحكومي على دفع عجلة الإنتاج من خلال التوازن بين زيادة الطلب على إنتاج السلع، والخدمات، والعرض منها.

3-أثرالإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار:

إن التغيرات التي تحدث في حجم الإنفاق الحكومي تؤثر على المستوى العام للأسعار عن طريق تأثيره على قوى العرض، والطلب على السلع، والخدمات في السوق المحلي، وكذلك عن طريق الإجراءات التنظيمية التي تحددها الدولة، فاذا كان الغرض من زيادة الإنفاق زيادة العرض الكلي، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار أما إذا كان العكس أي زيادة الطلب الكلي فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدى إلى حدوث تضخم، وانخفاض في قيمة النقد .كما يعمل الإنفاق الحكومي أيضًا على تثبيت المستوى العام للأسعار، وذلك عن طريق التحديد الجبري للأسعار من خلال دعم السلع التي يتحدد سعرها عند مستوى منخفض عن مستوى الإنتاج، أما إذا كان الاقتصاد في مرحلة دون مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وجهاز إنتاجي ذو مرونة عالية، وكذلك وجود طاقات إنتاجية فائضة في الاقتصاد قادرة على الاستجابة السريعة للتغيرات التي تحدث في الطلب الكلى، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي، مما ينعكس ذلك في صورة انخفاض في المستوى العام للأسعار، أما إذا كان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، فإن العرض الكلي في هذه الحالة يكون غير مرن، حيث تتوجه زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلى، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

4-أثر الإنفاق الحكومي على إعادة توزيع الدخل:

يؤثر الإنفاق الحكومي في عملية إعادة توزيع الدخل القومي على الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية، أي في توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم منتجين، ومستهلكين، ففي حالة التوزيع بين المنتجين فإن الدولة تقوم بدفع إعانات إنتاجية لمن ينتجون سلعًا، وخدمات معينة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج القومي، أما في حالة إعادة التوزيع بين المستهلكين فإن الدولة تقوم بإعادة توزيع نفقاتها الحقيقية، والتحويلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة إذ أن نفقاتها الحقيقية تتكون من نفقات الأجور، والمرتبات، وهي تساهم في خلق دخول جديد لعوامل الإنتاج، عندما تتجاوز قيمتها الحقيقية قيمة للخدمات، والأعمال التي يقوم بها الأفراد، وكذلك نفقات اجتماعية تساهم في إعادة توزيع الدخل بطريقة غير مباشرة في دخول المستفيدين منها، مثل الخدمات التعليمية، والصحية، والثقافية، أما نفقاتها التحويلية فتعمل على إعادة توزيع الدخل، وقد تكون في صورة نقدية تتمثل في إعانات نقدية للموظفين، وذلك لمواجهة ارتفاع الأسعار، أو في صورة عينية مثل الدعم العيني للسلع.

5-أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل:

يؤثر الإنفاق الحكومي في حجم الطلب الفّعال الذي يحدد مستوى التشغيل، وهذا يتوقف على كيفية التوازن بين الزيادة في الطلب الفعال، وبين زيادة مستوى التشغيل، ففي حالة الانكماش ينخفض مستوى الطلب الفعال عن الحد اللازم، لتحقيق مستوى التشغيل الكامل لكافة عوامل الإنتاج، فتقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي، لرفع مستوى الطلب الفعال لتحقيق مستوى التشغيل الكامل. أما في حالة الانتعاش يرتفع

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

الطلب الفعال عن الحد اللازم، لتحقيق مستوى التشغيل، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع حجم الاقتراض، وانهيار قيمة النقود، فتعمل الدولة على خفض الطلب الفّعال لتحقيق مستوى التشغيل الكامل، وذلك بخفض حجم الإنفاق الحكومي[32].

6-آثار سياسة الإنفاق العام على التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:

النفقات العامة تمول أساسًا عن طريق الزكاة، والموارد الأخرى التي تفرضها الدولة الإسلامية على القادرين، فان إنفاق هذه الموارد على الأنشطة، والمرافق التي تعود بالنفع على الفئات الفقيرة، يعد في واقعه تعديلًا لطريقة توزيع الثروة في إطار المجتمع المسلم، وقد اهتم الإسلام أبلغ الاهتمام بتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال عدالة توزيعية رائدة، وقد كفلت السياسة الاتفاقية للدولة الإسلامية تحقيق جانبًا مهمًا من هذه العدالة، ويتجسد هذا الاتجاه بوجه خاص في إنفاق أموال الزكاة [33].

ومن اهم آثار الإنفاق العام أن أباح الإسلام لأولياء الأمور اتخاذ ما يرونه كفيلًا بتحقيق التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع، وأفراده إذا اختل هذا التوازن، فان الإسلام يقر لولي الأمر أن يتخذ ما يراه ملائمًا لإقرار التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع وأفراده، إذا اختل التوازن اختلالاً كبيرًا لسبب ما، وخشى أن يؤدى ذلك الى اضطراب في حياة الجماعة عملاً بالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها التشريع الإسلامي، وهي وجوب درء المفاسد، واتقاء الضرر، والضرار.

فإعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، تهدف الى تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية، وضمان حد الكفاية لكل فرد في الجماعة الإسلامية، وتجعل مسؤولية تحقيق هذا الحد مسؤولية تضامنية بين أفراد الجماعة الإسلامية من جانب، ومسؤولية الدولة لإعدادها ممثلة للجماعة الإسلامية من جانب آخر.

7-آثار سياسة الإنفاق العام في الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي:

الإنفاق العام في الإسلام لا يؤثر على الإنتاج فحسب، بل يؤثر تأثيرًا فاعلًا على الاستثمار، فاذا كان مجرد تحصيل الزكاة من شأنه إن يدفع الناس الى استثمار أموالهم، والا تمت عليها الزكاة، كما أن الخراج يأخذ من الشخص إذا ثبت أنه هو السبب في تعطيل أرضه حتى لا تأتى بمحصول، فان إنفاق هذه الأموال على مستحقيها له بدوره آثار اقتصادية على الاستثمار.

فمستحقو الزكاة سوف ينفقون منها في قضاء حاجاتهم الاستهلاكية سواء كانت سلعًا، أو خدمات وهذا من شأنه أن يدعم تيار الاستهلاك، ومن المعروف اقتصاديًا أن زيادة الاستهلاك تؤدى الى الاستثمار، وكذلك فان انفاق حصيلة الزكاة من شأنه دعم الاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى فمن المعلوم أن من بين مصارف الزكاة سداد ديون الغارمين وذلك مما يطمئن المقرض على سداد دينه، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان، وتشجيعه بما تحققه من ضمان، وحالة استقرار في النشاط الاقتصادي، الأمر الذى له كبير الأثر على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتهدف سياسة الإنفاق العام في الإسلام الى إيجاد التوازن، والتضامن بين أفراد الجماعة الإسلامية.

فقد جعل الإسلام لطرق الإنفاق التي حددها لأهم مورد من موارده المالية، وهي الزكاة، وهي وظيفة اجتماعية مهمة لحفظ التوازن الاقتصادي، وتقليل الفروق بين طبقات المجتمع، وإشاعة روح التكامل، والتواصي بالخير، والبر، والإحسان بين المسلمين " وتعاونوا على البر، والتقوى " ولهذا جعل الإسلام الزكاة من أهم أركانه وقرنها بالإيمان بالله، وبالصلاة [34].

المبحث الخامس–الإنفاق الحكومي في ليبيا:

أحدث اكتشاف، وتصدير النفط في نهاية الخمسينيات، وبداية الستينيات من القرن المنصرم تغيرات جوهرية في الاقتصاد الليبي، مما ساعد ذلك على ظهور سمة التغيير في الاقتصاد الليبي من متخلف غير متطور إلى اقتصاد يتطور، ولكن نسبة تطوره تكون بصورة غير متوازنة، وبما أن الإيرادات النفطية تعود ملكيتها إلى الدولة، عليه قامت ليبيا في تلك الفترة بتطبيق، وتنفيذ بعض السياسات الاقتصادية لإنفاق عائدات النفط بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية المرغوبة، ونتيجة الأحداث التي شهدها الاقتصاد الليبي في السبعينيات(أي فترة الطفرات الأولى، والثانية)، وقد أقدمت الدولة على إتباع سياسة التخطيط الشامل، والتخلي عن نظام السوق، مما أثر ذلك على أداء الاقتصاد الليبي في وضع سياسته الاقتصادية مع الخارج، والداخل، ولكن لم يستمر هذا النظام، حيث قامت الدولة في أواخر الثمانينيات بإصدار التشريعات للعودة إلى اقتصاد السوق، وتغيير نمط الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويمكن القول من خلال ذلك أن الاقتصاد الليبي طيلة الخمسة العقود الماضية على اكتشاف النفط، وتصديره لايزال اقتصادً ريعيًا، إذ لم يتطور حتى يومنا هذا، أي لم يكن هناك مصادر إضافية، أو بديلة للقطاع النفطي يمكنها أن تسهم بشكل جدي، وفاعل في توليد الدخل، و توفير فرص العمل .

خصائص الاقتصاد الليبي

:من السمات، والخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الليبي خلال الفترة التي أعقبت اكتشاف النفط والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند التخطيط لأي برنامج تنموي، أو عند رسم أي سياسة اقتصادية في المستقبل، وتتمثل هذه الخصائص فيما يأتي:

1–الانخفاض النسبي في عدد السكان، والنقص المزمن في الأيدي العاملة الماهرة، وغير الماهرة، كمًا ونوعًا.

2–ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

3–ارتفاع درجة الانفتاح على العالم الخارجي .

4–توسّع الإنفاق العام .

5–محدودية دور السياسة النقدية .

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا:

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للبلد الذي يكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية، وذلك عن طريق حساب مجموع قيم السلع، والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية معينة.

لقد تميزت المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2000–2012 م بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ نتيجة لتحسن السوق النفطي، وارتفاع الأسعار في بداية عام2000 م، وكذلك بسبب رفع العقوبات المفروضة على ليبيا من المجتمع الدولي، إذ حقق الاقتصاد الليبي فائضًا ماليًا في تلك الفترة أدى إلى حالة من الاستقرار المالي، أسهمت في تمويل مختلف الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية.

تحليل تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا

انتهجت ليبيا خلال الفترة 2000–2012م إجراءات عدة في التشريعات الاقتصادية، والذي كان الهدف منها زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاع العام، وذلك من أجل تخفيف الأعباء على الموازنة العامة، كما شهدت تلك الفترة ارتفاع في أسعار النفط العالمية مما أدت إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية، و زيادة الإيرادات العامة، وعلى غرار ذلك قامت الدولة بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، والبنية التحتية، وكذلك تعديل، وتوحيد سعر الصرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، كل هذه التغيرات أثرت على اتجاه الإنفاق الحكومي في ليبيا نحو التزايد خلال هذه الفترة.

إن تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي تعد من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط بل على صعيد الدول المتقدمة أيضًا، وقد برزت أهمية هذه العلاقة عندما شهدت تلك الدول توسعًا في حجم نشاطها الاقتصادي، وهذا التوسع أثار اهتمام العديد من الاقتصاديين، ورجال السياسة، وعليه سيتم تحليل تطور الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، لمعرفة أي منهما يقوم بدور أكبر في الاقتصاد الليبي [35].

كان كينز مدافعًا عن السياسة المالية التوسعية، حيث رأى أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، وبذلك تكون العلاقة بين الإنفاق العام، والنمو بحسب رأيه على النحو الاتي:

Y = F (G) حيث تعبر G عن الإنفاق العام.، ويعبر Y عن (الدخل) النمو الاقتصادي [36] .

تطور الإنفاق الحكومي، والإيرادات العامة:

تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي تدريجيًا في عام 2000م حتى وصل الى 116639.6مليون دينار في عام 2008 م، ثم انخفض في عام 2009م الى 86289 مليون دينار، وقد يرجع سبب هذا الانخفاض إلى التغيرات التي حدثت في السوق العالمي النفطي، أو زيادة قيمة الواردات الليبية في نفس

العام مما أثر ذلك سلبًا على الاقتصاد المحلي، ثم عاود الارتفاع من جديد، وسجل في عام 2012م نحو 117675 مليون دينار، وذلك نتيجة لمساهمة العائدات النفطية في زيادة حجم النشاط الاقتصادي.

ووصلت نسبة الإيرادات الى الناتج المحلى الإجمالي الى 33.3% في عام 2000م، ثم انخفضت خلال الفترة 2001–2003م، وعاودت الارتفاع خلال الفترة 2004–2006م، ثم أخذت في التذبذب من جديد حيث كانت بين التزايد، والتناقص، حتى وصلت الى 59.6% في عام 2012م، ويرجع ذلك الى الانخفاض التدريجي في القطاع العام نتيجة، لانخفاض الإيرادات النفطية.

كما سجلت نسبة الإنفاق الى الناتج المحلى الإجمالي في عام 2001م الى ما نسبته 30.7%، ثم انخفضت خلال الفترة 2001–2003م، وارتفعت من جديد خلال عام 2004م الى ما نسبته 35.3%، ثم تذبذبت النسبة بين عامي 2005–2011م بين الارتفاع، والانخفاض، حتى وصلت النسبة الى 45.8 % في عام 2012م.

الجدول رقم (1) يبين تطور مساهمة الإيرادات العامة، والإنفاق العام في الناتج الإجمالي (2000–2012م) بالأسعار الجارية (مليون دينار) :

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي	نسبة الإنفاق الى الناتج	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الى الناتج
2000	17620.2	5403.2	30.7	5843.6	33.2
2001	21868.5	5905.6	27.0	7068.1	32.3
2002	30549.4	8487.0	27.8	9653.2	31.6
2003	37604	7246.2	19.3	8189.0	21.8
2004	48793.4	17230.0	35.3	24977.2	51.2
2005	67048.3	21343.0	31.8	38943.3	58.1
2006	81223.7	21378.0	26.3	49061.5	60.4
2007	92693.6	30883.0	33.3	53366.3	57.6
2008	116639.6	44115.5	37.8	72741.2	62.4
2009	86289	35677.2	41.3	41785.0	48.4
2010	102538.3	54498.8	53.1	61503.1	60.0
2011	49684.9	23366.5	53.9	16813.3	38.8
2012	117675	53941.6	45.8	70131.4	59.6
المتوسط	66940.6077	25344.28	35.64	35390.47	47.33
المجموع	870227.90	329475.65	463.4	460076.20	615.40

المصدر: بيانات الناتج والإنفاق والإيرادات من 2000–2012، مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد53، الربع الرابع، في عام 2013م.

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

الإطار القياسي:

يهدف الأنموذج القياسي الى قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000–2012م)، وتوصيف المتغيرات، وتحليل نتائج تقدير الأنموذج القياسي باستخدام برنامج spss، وقد تم تقديره باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في أربعة صور وهي الخطية ولوغاريثمية المزدوجة والنصف لوغاريثمية والأسية لجميع المتغيرات، وقد كان أفضل الدوال المقدرة هي الصيغة الخطية وذلك لأنها أكثر السنوات معنوية إحصائيا، واقتصاديًا وصيغت المعادلات بالشكل الآتي:

أولًا: التقدير الإحصائي لتطور الإنفاق الحكومي مع الزمن:

تم حساب التقدير الإحصائي لتطور الإنفاق الحكومي مع الزمن وكانت النتائج كالآتي:

$$Y = 2.07 + 0.873\,x \ldots\ldots (1)$$

$$(2.07)\ ** \quad (5.93)\ **$$

$$F = 35.2 \qquad R^2 = 0.76$$

دلت النتائج التي تم الحصول عليها أن المتغير المستقل متفق مع المنطق الاقتصادي من حيث الإشارة ومقبول إحصائيا بناء على قيم t للمتغير x وهو الزمن (السنوات)، كما اتضح لدينا من خلال معامل التحديد الذي بلغت قيمته 76 % أن الإنفاق الحكومي تطور بشكل جيد خلال سنوات الدراسة، وأظهرت قيم F معنوية النموذج حيث أن القيمة المحسوبة لها هي (35.2) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5%.

ثانيًا: التقدير الإحصائي لتطور الإيرادات مع الزمن:

تم حساب التقدير الإحصائي لتطور الإيرادات مع الزمن، وكانت النتائج كالآتي:

$$Y = 2.91 + 0.73 \ldots\ldots (2)$$

$$(3.603)\ **(2.12)\ **$$

$$F = 37.5 \qquad R^2 = 0.54$$

دلت النتائج التي تم الحصول عليها أن المتغير المستقل متفق مع المنطق الاقتصادي من حيث الإشارة، ومقبول إحصائيا بناء على قيم t للمتغير x، وهو الزمن (السنوات)، كما اتضح لدينا من خلال معامل التحديد الذي بلغت قيمته 54% أن الإيرادات تطورت بشكل جيد خلال سنوات الدراسة وأظهرت قيمة F معنوية النموذج حيث أن القيمة المحسوبة لها وهي (37.5) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5%.

ثالثًا: التقدير الإحصائي للناتج المحلي الإجمالي مع الإنفاق الحكومي والإيرادات:

تم حساب التقدير الإحصائي لتطور الناتج المحلي الإجمالي مع الإنفاق الحكومي، والإيرادات، وكانت النتائج كالآتي:

$$Y = 1.109 + 0.223\,x1 + 0.782x2 \ldots\ldots (3)$$

$$(1.9)\ **(5.8)\ ** \qquad (6.9)\ **$$

$$F = 23.7 \qquad R^2 = 0.97$$

دلت النتائج التي تم الحصول عليها أن المتغير المستقل الأول وهو الإنفاق الحكومي متفق مع المنطق الاقتصادي من حيث الإشارة ومقبول إحصائيا بناء على قيمة t للمتغير x_1، وأن المتغير المستقل الثاني x_2 متفق مع المنطق الاقتصادي من حيث الإشارة، ومقبول إحصائيا بناء على قيمة t، كما اتضح لدينا من خلال معامل التحديد الذي بلغت قيمته 97% أن التغيرات الحادثة في المتغير التابع Y (الناتج المحلي الإجمالي) سببها كل من الإنفاق الحكومي، والإيرادات، و3% الباقية ترجع الى متغيرات أخرى لم تشملها المعادلة، وأظهرت قيمةF معنوية النموذج حيث أن القيمة المحسوبة لها وهي (23.7) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5%.

كما اتضح استنادًا الى معاملات الانحدار القياسي المقدرة أنه يمكن ترتيب المتغيرات المستقلة وفقًا للأهمية النسبية في تأثيرها على المتغير التابع، والتي يمكن تسميتها معاملات الانحدار الجزئية بالوحدات المعيارية (statistical partial coefficient) حيث يؤثر المتغير المستقل x_2 وهو الإيرادات تأثيرًا أكبر على المتغير التابع، وهو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتغير المستقل الأول x_1 الذي يمثل الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال t التي بلغت على التوالي 1.9 للإنفاق الحكومي، و 6.9 للإيرادات، علمًا بأن t المحسوبة أكبر من الجدولية حيث بلغت الجدولية 1.6

الخلاصة:

من خلال سرد الإنفاق الحكومي من ناحية اقتصادية تقليدية، ومن ناحية نظرة الاقتصاد الإسلامي للإنفاق تم التوصل الى نتائج، وتوصيات نسردها كما يلي:

أولًا النتائج:

1- الإيرادات أكبر تأثيرًا على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالإنفاق الحكومي.
2- توجد علاقة بين الإنفاق الحكومي التقليدي والإسلامي والنمو الاقتصادي.
3- تعمل سياسة الإنفاق العام في الإسلام الى إيجاد التوازن، والتضامن بين أفراد الجماعة الإسلامية.
4- جعل الله الزكاة من اهم أركان الإنفاق في الإسلام، والإنفاق الوسط هو الإنفاق الأمثل.
5- يعمل الإنفاق الحكومي على رفع معدلات النمو في الناتج المحلى الإجمالي.
6- يعالج الإنفاق الحكومي الخلل الحاصل في الدورات الاقتصادية.
7-يساعد الإنفاق الحكومي على أحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع.
8-يعتمد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي

ثانيًا التوصيات:

1-القيام بزيادة الإنفاق الاستثماري، لأنه يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2-العمل على تخفيف الاعتماد على قطاع النفط، وخلق موارد أخرى بديلة للدخل المحلي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية.

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

3- العمل على ضبط حجم الواردات من خلال تنويع الإنتاج المحلى، وتقليل الاعتماد على القطاع الخارجي.

4- أثار الإنفاق العام على التوزيع، والإنتاج من أسباب نجاح سياسة الإنفاق العام في الإسلام كوسيلة لإعادة الثروة متمثلة في فريضة الزكاة التي تعتبر وسيلة فعالة لإعادة توزيع الثروة لصالح الفقراء بما يحقق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع.

5-رغم التعدد، والتنوع في مجالات الإنفاق العام إلا أنها تتفاوت في درجة أهميتها فلا بد من الالتزام بالتدرج الشرعي من حيث الأهمية

الهوامش

[1] – خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد، العدد 44، مصر، 2018م.

[2] – احمد سعيد الشريف المالية العامة، مصلحة الوسائل التعليمية، إدارة المناهج، 2008م.

[3] – شرف الدين جمعة جبريل محمد، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلى الإجمالي في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، 2017م.

[4] – سنن الترمذي

[5]– الغزالي: إحياء علوم الدين، المجلد الثاني، 56.

[6]– على عبد الواحد وافى، التكامل الاقتصادي في الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، مطبعة الأزهر، ج م ع، 1971م.

[7] – أمين تمار، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005–2019م) مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2021م.

[8] – عقوق سليم، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996–2019م) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد الثاني، 2021م.

[9] – إيمان احمد هاشم، تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة الدولية للتنمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021م

[10] – سارة احمد الشمري، سارة محمد الدخيل، أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 11، 2019م.

[11] – سالم بشير ذهب، صالح عبد السلام درز، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا، دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 13، 2019م.

[12] –سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2018م

[13] – نسرين كزيز، حميدة مختار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (2007–2017م)، مجلة الأبداع، المجلد الثامن، العدد الأول، 2018م.

[14]– بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملى، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2012م)، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، والإدارة، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، والاقتصادية، المجلد 16، العدد الأول، 2014م

[15] – زين العابدين برى، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970–1998 م، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 15، العدد الثاني، الرياض المملكة العربية السعودية، 2001م.

[16]–عمر فرج القيزانى، احمد محمد فرحات، تحليل هيكل الإنفاق القومي والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970–2013م، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد الأول، 2016م

[17]-احمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر

[18]-عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل، التحليل الاقتصادي الكلى (النظرية، والسياسات الاقتصادية)، منشورات جامعة الجبل الغربي، غريان الطبعة الأولى، 1996 م، ليبيا.

[19]-خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر، مرجع سبق ذكره.

[20]-على مكيد، عماد معوشي، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

[21]-جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية، والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، الجزائر، 2010م.

[22]-زليخة بلحناشى، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007م،

[23]-احمد سعيد الشريف المالية العامة، مصلحة الوسائل التعليمية، مرجع سبق ذكره

[24]– سالم بشير ذهب، صالح عبد السلام درز، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا، مرجع سبق ذكره.

[25]– شرف الدين جمعة جبريل محمد، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلى الإجمالي في ليبيا، مرجع سبق ذكره.

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

[26]–سالم بشير ذهب، صالح عبد السلام درز، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا، مرجع سبق ذكره.

[27]– إيمان احمد هاشم، تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر، مرجع سبق ذكره.

[28]-خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر، مرجع سبق ذكره.

[29]– زليخة بلحناشى، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

[30]– سنن النسائي

[31]- البخاري ومسلم

[32] - شرف الدين جمعة جبريل محمد، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلى الإجمالي في ليبيا، مرجع سابق.

[33] - احمد محمد العسال، فتحي احمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر،1980.

[34] - على عبد الواحد وافى، التكامل الاقتصادي في الإسلام، مرجع سبق ذكره.

[35] - شرف الدين جمعة جبريل محمد، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلى الإجمالي في ليبيا، مرجع سبق ذكره.

[36] - سالم بشير ذهب، صالح عبد السلام درز، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا، مرجع سبق ذكره.

المراجع:

-القران الكريم خير مرجع، وخير دليل.

-الأحاديث الشريفة، وأقوال الحكماء، والفتاوى.

أولًا الكتب:

1- أبو حبيل، عبد الفتاح عبد السلام، التحليل الاقتصادي الكلى، منشورات جامعة الجبل الغربي، غريان، الطبعة الأولى، ليبيا، 1996م.

2- الشريف، احمد سعيد، المالية العامة، مصلحة الوسائل التعليمية، إدارة المناهج، 2008م.

3-العسال؛ احمد محمد، عبد الكريم؛ فتحي احمد، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1980 م.

4- نعمة الله؛ احمد رمضان، عابد؛ محمد سيد، ناصف؛ إيمان عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

5-وافى، على عبد الواحد، التكامل الاقتصادي في الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، مطبعة الأزهر، ج م ع، 1971م.

ثانيًا الرسائل العلمية:

1- بن دعاس، جمال، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، الجزائر، 2010م.

2- زليخة بلحناشى، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة منتورى، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007م،

3-محمد، شرف الدين جمعة جبريل، العلاقة بين الإنفاق الحكومي، والناتج المحلى الإجمالي في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، 2017م.

المجلات والدوريات:

1- الجبوري؛ بتول مطر، الزاملي؛ دعاء محمد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012م)، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد الأول، 2014م.

2- أمين، تمار، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2005-2019م) مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2021م.

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

3- برى، زين العابدين، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1998 م، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 15، العدد الثاني، الرياض المملكة العربية السعودية، 2001م.

4- عبد الحميد، خالد عبد الحميد حسانين، دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد، العدد 44، مصر، 2018م.

5- القيزانى؛ عمر فرج، فرحات؛ احمد محمد، تحليل هيكل الإنفاق القومي والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2013م، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد الأول، 2016م.

6- هاشم، إيمان احمد، تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة الدولية للتنمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021م.

7- مكيد؛ على، معوشى؛ عماد، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

8- ذهب؛ سالم بشير، درز؛ صالح عبد السلام، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا، دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 13، 2019م.

9- الشمري؛ سارة احمد، الدخيل؛ سارة محمد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 11، 2019م.

10- سليم، عقوق، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2019م) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد الثاني، 2021م.

11- نسرين؛ كزيز، مختار؛ حميدة، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (2007-2017م)، مجلة الأبداع، المجلد الثامن، العدد الأول، 2018م.

12- هاشم، إيمان احمد، تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة الدولية للتنمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021م

13- وهيبة، سراج، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2018م.

© الباحث (الباحثون) هذا المقال مجاني يتم الوصول إليه من خلال رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)